

تقارب مصري - روسي لتسريع العمل في محطة الضبعة النووية

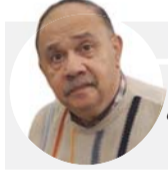
على تراخيص الموقع وبدء الإنشاءات، وتقدير الأمان النووي، والاتفاق على تصنيع أنابيب المحطة، ليكون البدء بشكل فعلي في البناء مع بداية العام المقبل. وتابع في تصريحات لـ "العرب"، أن القاهرة تركز في الوقت الحالي قبل بدء الإنشاء على مراجعة كافة اشتراطات الأمان النووي بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتوازي مع ذلك انتهت بالفعل من البنية الرقابية النووية، بصدر قانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية ولائحته التنفيذية، مع نشاطات تحركات الحكومة بتجهيز الكوادر المدربة للقيام بأعمال التقييم والتفتيش".

وبدا واضحا أن جهود القاهرة تركز على فرز الكوادر التي ستكون مهمتها العمل بالمحطة النووية بجانب الخبراء الروس، والتي تتطلب خبرات متنوعة من الجامعيين والفنيين، بجانب التوعية المجتمعية بأهمية المحطة بحثا عن الدعم الشعبي للمشروع والتعريف به.

تبادل الخبرات

وقعت جامعة القاهرة جملة من اتفاقيات التعاون مع جمعية الصداقة الروسية - المصرية لتبادل الخبرات في المجالات الأكاديمية المختلفة، كما أعلنت دعم أنشطة وحدة الدراسات الروسية في كلية الآداب بجامعة القاهرة لإجراء البحوث المشتركة والتبادل الأكاديمي والطلابي، ومن المقرر أن يكون ذلك مع بدء العام الدراسي الجديد في شهر سبتمبر المقبل.

واستطاعت القاهرة أن تضيف المزيد من الزخم على مشروعها النووي، بعد أن أنشأت مدرسة "الضبعة الفنية المتقدمة لتكنولوجيا الطاقة النووية"، بالقرب من مقر المحطة النووية (شمال غرب القاهرة). وبالرغم من أن المدرسة دخلت الخدمة رسمياً قبل عامين، فإن الاهتمام السياسي بالمشروع خلال الفترة الماضية انعكس على أعداد المتقدمين للمدرسة هذا العام.



محمد منير مجاهد
القاهرة تركز حالياً
على مراجعة اشتراطات
الأمان النووي

وتطلعت وزارة التربية والتعليم إختبارات قبول للطلاب المتقدمين في المواد العلمية واختبارات النكاح، وستتبعها إختبارات: رياضية، طبية، نفسية، لاختيار 75 طالباً من إجمالي 4100 تقديماً للاختبارات، وتستمر الدراسة فيها لمدة 5 سنوات يكون الطالب فيها مقيماً بالمدرسة ومن المقرر تخريج أول دفعة في العام 2022، قبل أربع سنوات من تشغيل المفاعل.

وأوضح محمد مجاهد، نائب وزير التربية والتعليم للتعليم الفني، أن عملية وضع المناهج بالمدرسة جرت من خلال شركة "روساتوم" المسؤولة عن بناء المفاعل، بمشاركة قطاع التعليم الفني بوزارة التربية والتعليم وهيئة المحطات النووية والطاقة الذرية، وأن هناك ثلاثة تخصصات هي: تكنولوجيا الكهرباء، وتكنولوجيا الإلكترونيات، كلها مدعمة بدورات في مجال تكنولوجيا الطاقة النووية. وأضاف في تصريحات لـ "العرب"، أن "الطلاب الذين يحصلون على شهادتهم سوف يشاركون في عملية تركيب المفاعل التي ستبدأ في العام 2023، ليكونوا على رأس المرشحين للمشاركة بعدها في عملية التشغيل".

وسيحصل هؤلاء على دورات تدريبية داخل المفاعلات الروسية عقب نهاية الدراسة، وهو ما يدفع إلى الاهتمام باللغتين الإنكليزية والروسية. وكانت القاهرة وموسكو وقعتا مطلع عام 2015 مذكرة تفاهم تتضمن بناء محطة نووية بتكنولوجيا روسية تتكون من أربع وحدات، تبلغ طاقة كل منها 1200 ميجاوات، وتقع منطقة الضبعة التي تم اختيارها لبناء المفاعل النووي على شواطئ البحر المتوسط في محافظة مرسى مطروح، وحصلت مصر بموجب الاتفاق على قرض بقيمة 25 مليار دولار من روسيا لإنشاء المحطة.

أحمد جمال

صحافي مصري



القاهرة - تكثف الحكومة المصرية تحركاتها الإجرائية والفنية لبدء تشغيل محطة الضبعة النووية في التوقيت المحدد لها في العام 2026، وتستعد هيئة المحطات النووية، الشهر الجاري، للإعلان عن التحالفات المتنافسة على مناقصة حماية موقع المحطة الجديدة من المياه الجوفية، التي تعمل مع شركة "روساتوم" الروسية المنوط بها تنفيذ المشروع، كاول إجراء تنفيذي قبل وضع حجر أساس المحطة.

ومن المتوقع أن يقوم الطرفان المصري والروسي بوضع حجر الأساس خلال الفترة المقبلة، بحسب ما أعلن نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، مطلع أغسطس الجاري، في وقت تشهد فيه العلاقة بين البلدين حراكاً على مستويات اقتصادية وسياسية وثقافية وتعليمية عدة، على إثر إقرار مجلس النواب الروسي "الدوما" اتفاقية الشراكة الشاملة والتعاون الإستراتيجي بين البلدين، وتوقيع الرئيس فلاديمير بوتين عليها.

وترسم المعاهدة مستقبل التعاون بين البلدين على مدار 10 سنوات، وتضمن إجراء زيارات متبادلة على مستوى رؤساء الدول، بشكل منتظم مرة واحدة على الأقل في العام بالتناوب بين موسكو والقاهرة، وعقد مشاورات "2+2" بين وزراء الخارجية والدفاع في البلدين، وتسهيل الاتصالات بين البرلمانين المصري والروسي.

تنسيق سياسي وعسكري

تعزز الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ بشكل رسمي التنسيق السياسي لمواجهة التحديات والتحديات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين والإقليميين، وتفتح الباب أمام تبادل المنفعة بين البلدين في مجالات التجارة والاقتصاد والاستثمار والطاقة والعلم والتقنيات والثقافة والتعليم والرياضة وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ويرى مراقبون أن هناك جملة من المصالح المشتركة من المتوقع أن تحرك وتيرة العمل داخل محطة الضبعة النووية، على رأسها التعويل الروسي على مصر، باعتبارها رئيساً للدورة الحالية للاتحاد الأفريقي، في إنجاز قمة "روسيا- أفريقيا"، التي تستضيفها موسكو في أكتوبر المقبل، وهي القمة التي تخطط عبرها موسكو لزيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي في القارة السمراء.

في المقابل، تبدو القاهرة بحاجة إلى حلحلة الجهود الاستثمارية الروسية، ما من شأنه تقديم الدعم لمصر في مشروع المنطقة الصناعية الروسية بمنطقة محور قناة السويس، وعودة السياحة المباشرة إلى شرم الشيخ، وهي ملفات ترتبط بالركود والنشاط بين البلدين.

وقال نبيل رشوان، المحلل السياسي المتخصص في الشأن الروسي، لـ "العرب" إن "القاهرة تسعى لتوظيف اتفاقية الشراكة والتعاون الإستراتيجي للحصول على مكاسب على علاقة بتجهيز الأيدي العاملة بملحقات الضبعة والتدريب على استخدام السلاح الروسي الذي توجهت إليه خلال السنوات الأربع الماضية، ويبرهن توقيع اتفاقية لتوطين صناعة أنابيب المفاعلات النووية داخل أحد المصانع التابعة للجيش المصري على الثقة المتبادلة بين الطرفين".

وذهب متابعون إلى التأكيد على أن التقارب في المجال العسكري على وجه التحديد، أفسح المجال أمام المزيد من الاتفاقيات الثنائية على مستوى التبادل الثقافي والتعليمي، لكنه لم ينعكس اقتصادياً حتى الآن، وهو ما تحاول القاهرة دفعه بالمشروع رسمياً في بناء محطة الضبعة مطلع العام المقبل، بما ينعكس على باقي المشروعات الضخمة المتفق عليها والتي لم تشهد تقدماً كبيراً حتى الآن.

أكد محمد منير مجاهد، نائب رئيس هيئة المحطات النووية المصرية سابقاً، أن "العمل في الخطوات الإجرائية لمحطة الضبعة شهد رواجا مؤخراً مع الحصول

الجنوبيون يتصدون للحوثيين في يافع فيما تلتزم فصائل «الشرعية» الحياد

الهجوم الحوثي الجديد على منطقة يافع تكرر لمحاولة اجتياح الضالع



أين قوات «الشرعية» من اعتداءات الحوثيين المتواصلة

التي شكل تحريرها نقطة فاصلة في معركة تحرير عدن بعد ذلك. وساهم الزخم الثوري لبناء الضالع ويافع في إعادة تشكيل وبلورة موازين القوى في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، حيث تم تعيين عديروس الزبيدي محافظاً لعن وشلال شايح مديراً لأمنها، والانتان ينحدران من محافظة الضالع شمال عدن. كما تولى القائد الراحل منير اليافعي مهمة قيادة قوات الدعم والإسناد التي تعد المحور الأساسي للقوة الأمنية والعسكرية في عدن والتي ساهمت في حسم المواجهات التي شهدتها المدينة بين القوات التابعة للحزام الأمني والوية الحماية الرئاسية التي يقودها ناصر هادي نجل الرئيس اليمني.

الهجوم الحوثي الجديد على منطقة يافع تكرر لمحاولة اجتياح الضالع من حيث تطابق الأهداف العسكرية والسياسية

وطغت معادلة الاصطفافات المنطقية إلى حد كبير على تشكيل الفصائل العسكرية في جنوب اليمن بعد تحرير عدن في 2015، حيث استحوذ أبناء الضالع ويافع على المراكز العسكرية والأمنية في القوات المحسوبة على المجلس الانتقالي، فيما بدت أبين وشعبية مسيطرتين على الوية الحماية الرئاسية وهي المعادلة التي لم يستطع أي فريق كسرها بشكل حقيقي لتجنب خوض مواجهة أخرى في رداء سياسي ولكنها في حقيقتها امتداد للمواجهات ذات البعدين المنطقي والجهوي في جنوب اليمن منذ الاستقلال عن بريطانيا في 1967.

وشهدت عدن حرباً بين رفقاء الحزب الاشتراكي في عام 1986 خلفت آلاف القتلى والجرحى وانتهت بسيطرة تحالف الضالع ويافع على مقاليد الأمور ونزوح القيادات العسكرية والسياسية -المنتمية إلى أبين والضالع- إلى شمال اليمن والتي قادت فيما بعد حرب صيف 1994، التي أفضت إلى عودة هيمنة أبين وشعبية على القرار الجنوبي وفي المقابل مغادرة القيادات العسكرية والسياسية المنتمية إلى الضالع ويافع والتي وجدت في حرب 2015 ضد الحوثيين فرصة لإعادة التوضيع وكسب ورقة الشارع وتبني القضية الجنوبية، في ظل مساعٍ تم بذلها لكسر دائرة الاصطفافات التي عادة ما تدخل جنوب اليمن في دوامة جديدة من الصراع.

المناهضة للمشروع الحوثي الإيراني في اليمن والتمثلة في المقاومة الجنوبية والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي يخوض مفاولة الحرب في أكثر من جبهة ضد الميليشيات الحوثية.

ويسعى الحوثي لخلط الأوراق السياسية في معسكر الشرعية، إضافة إلى دغدغة مشاعر قطاع من الشماليين والجنوبيين الذين يجتمعون على أخذ موقف حاد من الدور المتنامي الذي تلعبه الضالع ولحج كقاعدة شعبية ترفد الحامل السياسي الأبرز للقضية الجنوبية والرافد الأساسي لقوات المقاومة الجنوبية التي تخوض المعارك ضد الحوثيين في جبهات الساحل الغربي ومناطق مختلفة من اليمن، إلى جانب دورها في مواجهة الجماعات الإرهابية جنوب اليمن.

وفي يونيو الماضي تعرضت محافظة الضالع لهجوم حوثي بعد أن تحدثت تقارير صحافية عن انسحاب قوات تابعة للشرعية يتكون معظمها من عناصر حزب الإصلاح من مناطق على الحدود الفاصلة بين محافظتي إب والضالع.

وهدف الهجوم -بحسب مراقبين- إلى كسر الروح المعنوية للمقاومة الجنوبية وقوات الحزام الأمني، وإلى تهديد معقل العديد من قادتها وتحقيق مصلحة مشتركة في إرباك القوات الجنوبية التي تناصب الحوثيين والإخوان العدا.

واستهدف الهجوم الحوثي إسقاط محافظة الضالع والتوجه إلى لحج وتهديد العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، غير أن توافد التعزيزات التابعة للحزام الأمني والمقاومة الجنوبية بدعم مباشر من التحالف العربي أفشلت المخطط.

ويعتبر مراقبون أن الهجوم الحوثي الجديد على منطقة يافع تكرر لمحاولة اجتياح الضالع من حيث تطابق الأهداف العسكرية والسياسية والنتائج على الأرض، في ظل حالة الحياد التي تتخذها قوات "الشرعية" في أي هجوم يستهدف المنطقتين.

اصطفافات منطقية

كانت الضالع أولى المحافظات اليمنية التي تتحرر من قبضة الميليشيات الحوثية في عام 2015، وساهم أبناء هذه المحافظة -التي يغلب عليها الطابع الثوري بقيادة عديروس الزبيدي- في استكمال تحرير مناطق واسعة في محافظة لحج المجاورة وصولاً إلى قاعدة العندين الإستراتيجية

قوات المقاومة الجنوبية والحزام الأمني تتحرك بسرعة لصد هجوم حوثي مفاجئ على منطقة يافع وإفشاله في الوقت الذي يخفت فيه دور القوات المحسوبة على "الشرعية" اليمنية، التي بدا أن دورها يتركز فقط على التمركز في عدن وافتعال تصعيد مع قوات المجلس الانتقالي الجنوبي خدمة لأجندات فصائلية مرتبطة بحزب الإصلاح الإخواني الذي يسيطر على المؤسسات الحكومية المختلفة. ويأخذ تهاون "الشرعية" اليمنية أبعاداً أكثر خطراً مع تأكيد تقارير مختلفة أن سقوط مناطق يمنية بأيدي الحوثيين يرتبط غالباً بالخيانة الإخوانية.

عدن - هاجم الحوثيون منطقة يافع في أول هجوم من نوعه منذ اندلاع الحرب اليمنية على واحدة من مناطق العمق الجيوسياسي للمقاومة الشعبية والاجتماعية للمشروع الحوثي جنوب اليمن، وجاء هذا الهجوم بعد أيام قليلة من انتهاء مواجهات عدن التي فرض فيها المجلس الانتقالي الجنوبي سيطرته على المدينة بعد ثلاثة أيام من المواجهات التي شهدتها المدينة.

وبحسب للمجلس الانتقالي التحرك السريع لإفشال الهجوم الحوثي فيما كان الحرس الرئاسي يحشد كل قواته في عدن، وهو ما يؤشر على أن المعركة مع الحوثيين ليست على قائمة أولويات الفصائل المهيمنة على القوات الموالية للحكومة.

ووفقاً لمصادر إعلامية شنت الميليشيات الحوثية هجوماً مبالغاً على مواقع الحزام الأمني في منطقة السر على الحدود بين محافظتي لحج والبيضاء، كما استهدفت مواقع أخرى للحزام الأمني والمقاومة الجنوبية في منطقة ريشان وجبل صبر قبل أن تراجع نتيجة للمقاومة التي فوجئت بها.

استهداف المقاومة الجنوبية

أشارت مصادر محلية إلى وصول تعزيزات قليلة من مناطق يافع المختلفة وأخرى من الحزام الأمني والمقاومة الجنوبية إلى مواقع الاشتباكات.

ويعد هجوم الحوثي على يافع التي تمثل -إلى جانب محافظة الضالع- العمود الفقري للمشروع السياسي والقاعدة الشعبية للمجلس الانتقالي الجنوبي نوعاً من التخادم غير المباشري مع أطراف جنوبية وشمالية أخرى خاضت وتخوض صراعاتها وفقاً لخلفيات ومعايير ذات بعد مناطقي وأيديولوجي.

وتفجرت مواجهات عدن في أعقاب هجوم أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنه استهداف معسكراً لتدريب قوات الحزام الأمني، وأسفر عن مقتل وجرح العشرات من بينهم قائد اللواء الأول دعم وإسناد العميد منير اليافعي المكنى بابي

